

عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح محمد قحطان لـ «الثورة»:

مؤتمر الحوار لحظة فاصلة تستوجب الإصغاء لبعضنا والتوافق لبناء الدولة الجديدة



طالب الاستاذ محمد قحطان - عضو الهيئة العليا لحزب التجمع اليمني للإصلاح - وسائل الإعلام بتبسيط الضوء على مختلف القضايا التي سيتناولها مؤتمر الحوار الوطني؛ ونقلها إلى جماهير الشعب اليمني لكي تكون محل نقاش واسع ومستفيض داخل المجتمع اليمني بعيدا عن اللغة السجالية.

مؤكد على أهمية أن نتنازل لبعضنا بعضا وأن نصغي لبعضنا، في سبيل ارساء قواعد حقيقية لبناء دولة وطنية تكون عند مستوى آمال وطموحات الشعب اليمني.

وقال في حوار مع «الثورة»: إن إنجاز بناء الدولة لا يمكن أن يقوم به طرف واحد، أو جهة واحدة، مهما كانت، لأن بناء الدولة مسألة وطنية تحتاج إلى كتلة تاريخية وتوافق وطني يحظى بمناصرة الجميع ومن مختلف المواقع.

وأوضح القيادي في تجمع الإصلاح أن الفيدرالية ليست نمطاً واحداً، وفي حالتنا اليمنية نحن

بحاجة إلى أن نستوعب واقعا ومتطلباته لتحقيق أهداف وتطلعات الشعب اليمني وإعطاء فرصة أوسع لمشاركة أوسع في السلطة والثروة والقرار.

لافتاً إلى أنهم في الإصلاح مع أي شكل من أشكال اللامركزية من شأنه أن يوجد يمناً ديمقراطياً موحداً يتسع لكل أبنائه.

وجدد قحطان تمسك حزب الإصلاح بالشراكة الوطنية مع أحزاب اللقاء المشترك لعشر سنوات قادمة.

مشدداً على أهمية تنفيذ وتأييد القرارات الصادرة عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وقضايا أخرى مهمة متعلقة بمؤتمر الحوار وبالمشهد السياسي اليمني تناولناها في هذا الحوار فإلى نصه:

«الإصلاح» مع أي شكل من أشكال اللامركزية التي تلبى طموحات الناس

أخلاقية التي تتناق مع الدستور والقانون هذا من جهة؛

لكن من جهة أخرى، أصلاً نحن لدينا قرار استراتيجي يقوم على قاعدة: أن اليمن في المستقبل، لا يمكن ولا يمكن ولا يمكن؛ أن تخطوا إلى الأمام إلا عبر بناء دولة.

وبناء الدولة أقول لا يمكن ولا يمكن.. إلى أن ينقطع نفسي أن يتم من خلال طرف واحد، أو فصيل واحد، أو جهة سياسية واحدة، بل لابد من توافق وطني على برنامج بناء الدولة يحظى بمناصرة الجميع ومن مختلف المواقع.

أي أننا في مرحلة قادمة وفي سنوات قادمة، وعلى سبيل المثال نحن نرى أن المشترك خلال العشر السنوات القادمة، يجب أن يستمر وأن يطور من ألياته وأن يطور من وسائله، ليكون أحد الصيغ السياسية لصناعة ذلك التوافق الوطني الذي لابد أن يستمر لأجل بناء الدولة.

كيف سيتفق المشاركون في الحوار الوطني على القضايا السياسية الأساسية في ظل إنعدام الثقة وتباين الرؤى بين مختلف القوى السياسية على مخرجات مؤتمر الحوار؟

- بالفعل؛ يحتاج الأمر إلى تجرد وصدق في النوايا، وأن يدرك كل طرف أنه إذا كان يريد كما يقول المثل التميمي: (قلايتي وإلا الديك) أي كلمتي وإلا مافيش، أنا أو الطوفان، إذا كان الأمر كذلك فمعنى هذا أننا لن نصل إلى نتيجة.

وبالتالي عندما نقبل بالجلوس على طاولة حوار وطني معناه أننا نقبل أن يستمع بعضنا لبعض، وأن نتبع أفضل الأطروحات ولو جاءت من جهة قد لا أكون أنا أو أنت مرتاحاً إليها.

لكن الهدف الاستراتيجي الذي يجب أن نعمل له، يمن جديد ديمقراطي موحد، يتسع لكل أبنائه، السلطة والثروة فيه شراكة، لا يستأثر بهما أحد، لا فرد، ولا جهة ولا هيئة ولا حزب، هذا هو الهدف الأساسي، وكل طريق يوصلنا إلى هذا ينبغي أن نسلكه.

ما رأيكم في استمرار دعوات العصيان المدني في ظل انعقاد مؤتمر الحوار.. هل سيؤثر ذلك على مجرياته؟

- لا شك أن القضية الجنوبية تقع في صدارة قضايا مؤتمر الحوار الوطني، والبحث عن حلول أمر ضروري.

لكن من المؤكد أن كل العقلاء يدركون أن الحديث عن الانفصال ليس حلاً، الانفصال مشكلة، وبعض الأخوة الجنوبيين تصرروا من بعض الأمور، ونأمل أن يتمكن مؤتمر الحوار من اتخاذ قرارات حادة وصارمة تعمل على تلبية مطالبهم المشروعة، ومعالجة مظلومياتهم التي عانوا منها. ولا ننسى أن نذكر هنا أن هؤلاء، كانوا هم أنفسهم رافعين راية النضال من أجل تحقيق الوحدة اليمنية في فترة ما قبل التمشيط، وليست قادراً على استيعاب أن يتحول الإنسان إلى (سبورة) يأتي الأول يكتب فيها، ويأتي الثاني يمسح، ما كتبه الأول ويكتب كلاماً جديداً، هذا شيء صعب، هؤلاء المناضلون الودوديون عليهم أن يعتبروا مؤتمر الحوار الوطني فرصة لإعادة صياغة وحدة يمنية يكون فيها جميع أبناء اليمن شركاء في السلطة والثروة.

هل هذه هي رؤية حزب الإصلاح لشكل الدولة القادم.. لا مركزية تحد من السلبليات التي رافقت المركزية في السابق؟

- هناك بعض القضايا ذات طابع علمي، وفي تجارب لدول عديدة، في هذا المجال، مثلاً نحن نتفق من حيث المبدأ على رفض المركزية القائمة والممارسات التي تجري، والحديث عن حلول في إطار المعالجات التقليدية، هذه أيضاً مسألة مرفوضة.

نحن بحاجة إلى معالجة طموحة؛ حدداً، قدرها، كيفيتها، هذه جزء منها سيتناوله مؤتمر الحوار الوطني، وجزء منها يحتاج فيه إلى رؤى علمية، ومثلاً الذي يأتي يحدثني عن التقسيم، فأنت ممكن تطلق نظرة على الخارطة، وتأخذ القلم وتقسّم. لكن تحتاج أن تعرف الموانع الجبلية، الإشكالات الاجتماعية، أن تعرف أمورا كثيرة، بمعنى أن هناك مستوى من الأمر يحتاج إلى أن لا نتصرف بالوطن تصرفاً أحق.

كل اليمنيين لا تحتل تلك المرتبة الكبيرة، مع أن هذه المطالب الحقوقية والفئوية لو نظرنا إليها لوجدنا أنها في الأساس من أدت إلى تلك المشاكل السياسية؟

- الفساد السياسي هو من أدى إلى المشكلة الاقتصادية وغيره، هذا من جهة، ومن جهة ثانية الناس يتحاورون فيما يختلفون فيه، ومن هذا الذي سيعارض وجود برنامج معالجة الفقر والبطالة؟ لا أحد، لكن الأهواء السياسية أحياناً هي التي تعمل إقلاقاً وتعمل إشكالات. وبالنسبة لمعالجة الأزمة الاقتصادية فإن أهم عنوان لمعالجتها، هو أن تزول الإحتقانات السياسية، وتزول الإشكالات الأمنية، وبالتالي يحصل أمن واستقرار، يأمل الناس، فيبدأون يتحركون، يشتغلون، تبدأ الاستثمارات تتدفق، وهكذا.

لذا فإن نجاح مؤتمر الحوار سيكون له مردود اقتصادي كبير.

نعود إلى حزب الإصلاح.. ما هي رؤيتكم لحملات التخويف من الإصلاح وبأنه يمارس الإقصاء؟

- والله، حتى هذه اللحظة نحن شعرنا أن هناك حملات كيدية تستهدف الإصلاح لا شيء إلا للتعبير عن رؤى مسبقة وقناعات مسبقة، لدى أصحابها وهي لا تمت للحقيقة بصلة.

الإصلاح حزب منفتح؛ لم يحكم بعد، حتى يقال أنه يقصي، نحن الآن جزء من المنظومة الحاكمة، وليس كل أعضاء الحكومة شكلناها نحن، فلا رئيس الحكومة منا، ولا رئيس الجمهورية منا، نحن مشاركون بوزراء شأننا في هذا شأن بقية القوى.

بل حتى في إطار المجلس الوطني، ربما الوزراء الذين يمثلون الكتل المستقلة وغيرها، أكثر من وزراء الإصلاح.

ونحن نعتقد أن اليمن يحتاج لفترة زمنية، يتم فيها إنجاز بناء الدولة، لأن إنجاز بناء الدولة من غير الممكن أن يتم من خلال طرف واحد.

اليمن تحتاج إلى كتلة تاريخية تنجز بناء الدولة؛ ويحتاج إلى شكل من التوافق الوطني لفترات قادمة، حتى عندما تنتقل إلى الانتخابات، أو عندما تنتقل إلى المرحلة التالية، أيضاً يحتاج إلى مستوى من الوفاق الوطني لأنه لا يستطيع أي طرف أن ينجز بناء الدولة بمفرده، مهما كانت قوته وحضوره.

نحن حتى الآن بالنسبة للحملات الإعلامية حبيبتاً أن نسكت؛ في الغالب منهجنا السكوت إلا بعض إندفاعات الشباب هنا وهناك للرد ولتوضيح الحقائق، لكن منهجنا السكوت لأننا لا نريد أن ندخل في مهازرات، لأننا وجدنا أن بعض الأطراف تريد أن تفتعل معنا معارك، ورفعت أصواتها (وزعيفها)، قبيل إنعقاد مؤتمر الحوار الوطني، كي تعمل نوعاً من التثويبش.

لكننا فضلنا أن نصمت متجرعين مرارات الألم من هذا الكيد والكذب والتشويه.

ولو تم إحصاء عدد الأشخاص الذين تولوا مواقع من الإصلاح منذ تشكيل حكومة الوفاق الوطني، ربما كنا نحن أقل حظاً حتى من كثير من هؤلاء الذين يرموننا كيداً.

ماذا عن إتهامكم بالإقصاء؟

- نحن أعلننا من أوقات مبكرة رفضنا لمنهج الإقصاء وعانينا منه؛ عانينا في المرحلة الماضية حيث كان يتم إقصاء شخص إصلاحياً حتى من وظيفة التعليم، معلم، للصف الرابع الابتدائي، لا هو مؤثر سياسياً، ولا حزبياً، ولا غيره.. إلا لكونه إصلاحياً يتم نقله من منطقته إلى منطقة بعيدة، وربما إلى محافظة بعيدة جداً، وكل ذلك بهدف الأذى فقط.

نحن عانينا صوراً وأشكالاً مختلفة من الإقصاء، وبالتالي لا يمكن أن نقبل بأن نتحول في أي طرف من الظروف إلى أن نمارس مثل هذه الممارسات اللا

القرار، وبنفس الوقت يساهم في تحقيق القسمة العادلة للسلطة والثروة.

وعليه فإن كل أو أي صيغة تحقق هذه الأهداف الوطنية نحن معها.

لكن عندما نخوض في التفاصيل، بعض التفاصيل تحتاج إلى رؤى علمية، ويجب تجنب أن تصبح السياسة هي التي تقصر الرؤى العلمية والتي يجب أن تبني على رؤى ودراسات ميدانية، ونحن نفر من حيث المبدأ مبدأ المركزيه الذي يحقق طموحات الناس.

• بالنسبة للفيدرالية هناك من يرى أنها ستكون مقدمة للانفصال هل تتفق مع هذا الطرح؟

- النظام الفدرالي يمكن أن يوضع في سياق يؤدي إلى وحدة، ويمكن يوضع في سياق يؤدي إلى انفصال، بمعنى أنه يمكن يأتي في سياق حل حقيقي لمشكلة، وتلبية حقيقية لطموحات الناس والخروج بـ(ريمن) ديمقراطي موحد يتسع لكل أبنائه؛ أو يتحول إلى وسيله أخرى.

هل صحيح أن النسوية السياسية لم تتحقق بعد مادام المشهد اليمني الجنوبي خارجها؟

- مؤتمر الحوار سيتعاطى مع كل القضايا، بما فيها القضية الجنوبية، وهي على رأس القضايا، واليمنيون اليوم بحاجة إلى بناء دولة؛ بناء يمن جديد، دولة مدنية، ديمقراطية، حديثة، تقوم على قاعدة سيادة القانون والمواطنة المتساوية.

هذه كلها آمال وطموحات الناس، وما يحتاجه الناس، وإن شاء الله سيتم التوصل إلى شيء يعبر عن إرادة الجميع.

وبالتالي فإن ما سيتم التوصل إليه هو حتما سيكون معبراً عن المستوى الوسطي لتطلعات الجميع، ولا يوجد طرف سيحقق الذي برأسه.

• كم نسبة التوافق التي يجب أن تتوفر في مؤتمر الحوار على القضايا المطروحة؟

- هذه من المسائل الإجرائية التي رتبها النظام المقرر للحوار الوطني، لكن الأمور تحتاج منا إلى أن نصغي لبعضنا البعض، وأن نتنازل لبعضنا البعض؛ وأن نركز همنا على كل ما من شأنه أن يوجد يمناً جديداً ديمقراطياً موحداً؛ يتسع لكل أبنائه، يقوم على قاعدة الشراكة الوطنية، المواطنة المتساوية، سيادة القانون، هذا ما نطمح إليه جميعاً.

• هناك مخاوف من تأثير استمرار إنقسام الجيش على مخرجات الحوار الوطني؟

- هناك قرارات صدرت ونأمل أن يتم إستكمالها.

• الحوار جاء كمنفذ للخروج من الأزمات لكن الملاحظ أنه وضع على قائمة أولوياته القضايا السياسية كالقضية الجنوبية، بينما القضايا الاقتصادية والفقر والبطالة وغيرها من القضايا التي تهم

الحوار الوطني، وتعزيز التوجهات والقرارات، وليس خلق توجهات وقرارات جديدة.

• ما تقييمكم لما تضمنه التقرير النهائي لتحضيرية الحوار بأن يتولى خبراء دوليون إعداد مسودة دستور اليمن؟ وكيف تقرأون الأبعاد الدستورية لهذا التوجه؟

- الحديث هنا يأتي عن دور خبراء دوليين، ومعناه أن هناك لجنة وطنية، وهناك مسائل ستطرح، ويتطلب ذلك أن تستمع اللجنة الوطنية للخبراء الدوليين.

وبحسب علمي لم يقل أحد أن الخارج هو الذي يصيغ الدستور؛ لكن مثلاً قد تأتي أنت تسأل عن بعض النظم، ودور الخبير الدولي هنا يقتصر على أنه يصف لك، ويحدثك عن تجارب، ولا يقول لك هذه أحسن أو تلك أفضل، كما يعتقد البعض، بل يمكن له أن يخبرك أن المشكلة هذه حصلت في دولة ما، وتم التعاطي معها بهذه الطريقة أو تلك، وحصلت في الدولة الفلانية، وتم التعاطي معها، وفق كذا، شيء هذا القبيل.

• ما هي رؤية حزب الإصلاح لمؤتمر الحوار الوطني؟ وكيف يتعاطى مع مجرياته ووقائعه؟

- موقف حزب الإصلاح هو جزء من موقف اللقاء المشترك، وموقف اللقاء المشترك هو جزء من موقف قوى الثورة، وموقف قوى الثورة جزء من موقف الشعب اليمني بعامة.

الكل يتطلع ويأمل أن نتمكن في مؤتمر الحوار الوطني من رسم خارطة بناء يمن ديمقراطي، موحد، يتسع لكل أبنائه.

• هل لديكم مبادرة وطنيه في حزب الإصلاح أو في إطار اللقاء المشترك ستقدمون بها لمؤتمر الحوار الوطني؟ أم أنكم تكثفون بما تضمنته المبادرة الخليجية؟

- اللقاء المشترك لديه رؤية موحدة تجاه العديد من القضايا التي سيتناولها مؤتمر الحوار.

• هل صحيح أن تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم يأتي تلبية لاشتراطات وضغوط أمريكية مسبقة مقابل دعم التوجهات الجديدة؟

- لا أحد يتحدث عن ستة أقاليم، ولا سبعة أقاليم، لا في إعلام، ولا في أي دولة.

نحن متفقون جميعاً على أن هذا الوضع السائد في الإدارة والذي يتطلب من المواطن في أقصى المهرة لو كانت لديه معاملة بسيطة أن يسافر إلى صنعاء، هذا الوضع مرفوض من الجميع، ونحن جميعاً متفقون على أن الدولة القادمة يجب أن تقوم على قاعدة اللامركزية؛ حدود اللامركزية؟ ما هي اللامركزية؟ هذا أمر متروك للحوار الوطني.

نحن مع أي شكل من أشكال اللامركزية؛ يلبى طموحات المواطنين، ويكون قابلاً بالفعل من الناحية العملية للتنفيذ، ومن شأنه أن يلبى طموحات الناس، ويوسع قاعدة المشاركة السياسية، ويتيح فرصة للناس في مختلف المناطق؛ أن يشاركوا في

• ماذا عن المؤتمر الشعبي العام وإصراره على بقاء صالح رئيساً له؟

- بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام فنحن في قوى الثورة لم نطالب في يوم من الأيام بإقصائه وإلغائه، بل هو الآن نفسه المعني بأن يجدد في قيادته أو يستمر على قيادته الحالية؛ وهو الذي سيخسر إذا لم يدرك المتغيرات الحقيقية.

• في تاريخ الحوارات وحتى النزعات الإقليمية والدولية لم يحدث وأن استمر حواراً نصف عام؟

- لا، ممكن أن يحدث هناك بعض الحوارات استمرت أكثر من سنة، فليست المشكلة في الزمن، ونحن نعتقد أنه ليس أمامنا إلا أن نتحاور، ونتحاور، والجدول الزمني الممثل في السنة الأشهر ممكن يمثل السقف الأعلى، ويمكننا أن ننجز الحوار في أسرع من ذلك وقد تأتي ضرورة تتطلب شهراً إضافياً، وهذه أمور تحكمها وقائع ومجريات الحوار.

• يطرح الرعاة الإقليميون والدوليون بأن حل القضية الجنوبية يجب أن يكون في إطار الحوار الوطني الشامل، فلماذا أعتفت الأمم المتحدة بالقضية الجنوبية في لقاء دبي وأبدت موافقة ضمنية لعقد مؤتمر خاص بالجنوب؟

- لقاء دبي كان الغرض منه تعزيز حضور بعض فصائل الحراك إلى الحوار الوطني، هدفه تعزيز

